2018
2019

قواعد الاسناد في القانون الكويتي

"دولي خاص"

اعداد الطلبة

محمد محزم الحبيني – جاسم طلال الزامل

INSTAGRAM: KUWAIT.LAW

WAPSAIT: LAWKUWAIT.COM

قواعد الاسناد في القانون الكويتي			
أولاً: قواعد الاسناد في مسائل الأحوال الشخصية			
المادة	الحال	القانون الواجب التطبيق	الاستثناء او التفصيل
المادة رقم 70 "يعين القاضي القانون الذي يجب تطبيقه في حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية، أو الذين تثبت لهم جنسيات متعددة في وقت واحد. على أن الأشخاص الذين تثبت لهم في وقت واحد بالنسبة إلى الكويت الجنسية الكويتية، وبالنسبة إلى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدول يطبق عليهم القانون الكويتي"	تحديد قانون الجنسية في حال التعدد او الانعدام		- عديمي الجنسية: يحدد القاضي القانون الذي يطبقه على مسألة الأحوال الشخصية بناء على الموطن او محل الإقامة وفقاً لظروف كل قضية. - تعدد الجنسيات ولم يكن بينها جنسية كويتية: يرجح القاضي احدى الجنسيات استناداً الى انها هي الجنسية الفعلية او الحقيقية التي يرتبط بها الشخص أكثر من غيرها. - تعدد الجنسيات وكان من بينها الجنسية الكويتية: يجب على القاضي اختيار الجنسية الكويتية.
المادة رقم 33 "الحالة المدنية للشخص وأهليته يسري عليهما قانون جنسيته. ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في الكويت وتترتب أثارها فيها، إذا كان أحد الطرفين أجنبياً ناقص الأهلية، وكان نقص الأهلية يرجع إلى سبب فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر تبينه، فإن هذا السبب لا يؤثر في أهليته"	الحالة المدنية	قانون الجنسية	استثناء: إذا كانت قاعدة الاسناد تخضع الحالة المدنية لقانون آخر "مثال: اخضاع الحالة المدنية للمرأة لقانون الزوج"
	الأهلية "العامة"	قانون الجنسية	استثناء "العام" 1. للمصلحة العامة بالشروط: (1) تصرف مالي. (2) ابرم في الكويت وتترتب آثاره فيها. (3) يعود نقص الاهلية لسبب فيه خفاء يصعب على الطرف الاخر تبينه. استثناء "خاص" 1. أهلية النساء الاجنبيات لممارسة التجارة في الكويت. 2. أهلية التوقيع على الأوراق التجارية.

LAWKUWAIT.COM

المادة رقم 34 "النظام القانوني للأشخاص الاعتبارية الأجنبية، من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها، يسري عليها قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز إدارتها الرئيسي الفعلي. ومع ذلك إذا باشرت نشاطها الرئيسي في الكويت، ولو لم يوجد فيها مركز إدارتها الرئيسي الفعلي، فإن القانون الكويتي هو الذي يسري"	النظام القانوني للشخص الاعتباري	قانون الدولة التي يتواجد فيها مركز إدارة الشخص الاعتباري الرئيسي	استثناء: إذا باشر الشخص الاعتباري **نشاطه الرئيسي** في دولة الكويت فانه ينطبق عليه قانون الكويت ولو لم يوجد مركز ادارته فيها.
المادة رقم 35 "تعتبر الخطبة من مسائل الأحوال الشخصية، ويسري عليها من حيث شروط صحتها قانون الجنسية بالنسبة إلى كل خاطب، ومن حيث آثارها قانون جنسية الخاطب وقت الخطبة، ومن حيث فسخها قانون جنسية الخاطب وقت الفسخ"	الشروط الموضوعية للخطبة	1. في حال اتحاد الجنسيات يطبق قانون الجنسية "مصري خاطب مصرية". 2. في حال اختلاف الجنسيات يجب على كل طرف ان يستوفي الشروط الموضوعية في قانون جنسيته "مصري خطب فرنسية" المصري عليه استيفاء الشروط الموضوعية للخطبة في القانون المصري والفرنسية عليها استيفاء الشروط الموضوعية للخطبة في القانون الفرنسي أي تطبيق موزع.	
	آثار الخطبة	قانون جنسية الخاطب وقت الخطبة	مثالها: الالتزامات التي تقع على عاتق الطرفين والواجبات والهدايا.
	فسخ الخطبة "العدول"	قانون جنسية الخاطب وقت الفسخ	استثناء: إذا اوصلنا القانون الواجب التطبيق الى نتيجة غير منطقية او مخالفة للنظام العام فان القاضي يستبعده ويطبق القانون الكويتي.
	شكل الخطبة	الشروط الشكلية للعقود بشكل عام انظر شرح المادة رقم 63 صفحه 9	

LAWKUWAIT.COM

المـادة رقم 36 "يرجع في الشـــروط الموضـــوعية لصـــحة الزواج، كالأهلية وصـحة الرضـاء وشـرط الخلو من موانع الزواج، إلى قانون جنســـية الزوجين إذا اتحدت الجنســـية. فإن اختلفت وجب الرجوع، بالنســـبة إلى كل زوج، لقانون جنســـيته. وإذا كان أحد الزوجين كويتيا وقت انعقاد الزواج، سرى القانون الكويتي وحده فيما عدا شرط الأهلية"	الشروط الموضوعية في عقد الزواج	**في حال اتحاد الجنسية:** يطبق قانون الجنسية المشترك في حال اتحاد الجنسية **في حال اختلاف الجناسي وعدم وجود الجنسية الكويتية:** 1. التطبيق الموزع: كل طرف عليه ان يستوفي الشروط الموضوعية وفق قانون جنسيته. 2. التطبيق الجامع: كل طرف يستوفي الشروط الموضعية في قانون جنسيته وقانون جنسية الطرف الآخر "أي كل طرف يستوفي الشروط الموضوعية في القانونين". 3. القانون الكويتي: اخذ بالتطبيق الموزع في جميع الشروط الموضوعية **باستثناء** الشروط السلبية "موانع الزواج" فيطبق في شأنها التطبيق الجامع. **في حال اختلاف الجناسي وتكون بينها الجنسية الكويتية:** يطبق قانون الكويت **فيما عدا** الأهلية تبقى خاضعة لقانون الجنسية الأجنبي
المـادة رقم 37 "يرجع في الأوضـــاع الشكلية للزواج، كالتوثيق والمراسم الدينية إلى قانون البلد الذي تم فيه الزواج أو إلى قانون جنســـية كل من الزوجين. ويجب احترام نصـــوص قانون جنســـية كل من الزوجين فيما يتعلق بالإعلان أو النشر عن الزواج، ولكن لا يترتب على عدم حصول هذا الإعلان أو النشـــر بطلان الزواج في غير البلاد التي خولف قانونها"	الشروط الشكلية في عقد الزواج	1. **تطبيق قانون بلد ابرام عقد الزواج:** مثال مصري ومصرية تزوجوا في فرنسا وامام موثق فرنسي فان القانون الفرنسي هو الذي يحكم الشروط الشكلية هذه العلاقة. 2. **تطبيق قنون جنسية الزوجين في حال الاتحاد:** مثال مصري ومصرية تزوجوا في فرنسا امام موثق مصري في السفارة فان القانون المصري هو الذي يحكم الشروط الشكلية في هذه العلاقة. 3. **تطبيق قانون جنسية الزوجين في حال الاختلاف:** مثال مصري تزوج لبنانية في فرنسا امام موثق مصري في السفارة المصرية ومرة أخرى امام موثق لبناني في سفارة لبنان، وجب استيفاء الشروط الكلية في القانونين في هذه الحالة.
المادة رقم 38 "يرجع في إثبات الزواج إلى القانون الذي خضع له الزواج في أوضاعه الشكلية"	اثبات الزواج	ذات احكام الشروط الشكلية

LAWKUWAIT.COM

المادة رقم 39 "يرجع في الآثار التي يرتبها الزواج، كحل المعاشرة الطاعة والمهر والنفقة وعدة الوفاة، إلى قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج. ويرجع كذلك إلى هذا القانون في الأثر الذي يرتبه الزواج بالنسبة إلى المال"	آثار الزواج	قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج	مثال للآثار: حل المعاشرة، والطاعة والمهر و**عدة الوفاة** "الوفاة وليس الطلاق ركز" والنظام المالي للزوجين.
المادة رقم 40 "يسري على الطلاق والتطليق والانفصال قانون آخر جنسية مشتركة كسبها الزوجان أثناء الزواج وقبل الطلاق أو قبل رفع الدعوى بالتطليق أو بالانفصال. فإن لم توجد هذه الجنسية المشتركة، سرى قانون الزوج وقت انعقاد الزواج".	الطلاق	1. إذا كانت الجنسية مشتركة: نطبق قانون آخر جنسية مشتركة للزوجين اثناء الزواج وقبل الطلاق. 2. إذا كانت الجنسية غير مشتركة: نطبق قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج.	
	التطليق والانفصال	1. إذا كانت الجنسية مشتركة: نطبق قانون آخر جنسية مشتركة للزوجين اثناء الزواج وقبل رفع دعوى التطليق او الانفصال. 2. إذا كانت الجنسية غير مشتركة: نطبق قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج.	
المادة رقم 41 "يسري قانون جنسية الأب وقت الميلاد على المسائل الخاصة بالبنوة والاعتراف بالبنوة وإنكارها. وإذا مات الأب قبل الميلاد، سرى قانون جنسيته وقت الوفاة"	النسب	1. قانون جنسية الاب وقت ولادة الابن إذا كان الاب حياً مثال: تزوج كويتي بكويتية وقبل ان يولد له ابن تجنس بالسعودية "القانون السعودي". 2. آخر قانون جنسية للأب عند وفاته إذا توفي قبل ان يولد الولد، مثال: تزوج كويتي بكويتية ثم تجنس بالقطرية وقبل ان يولد له ولد توفي الاب "القانون القطري". البنوة غير الشرعية: لا تخضع لهذه القاعدة، وتخضع لقانون جنسية الابن باعتبارها مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية لهذا الابن.	
المادة رقم 42 "في تصحيح النسب بالزواج يسري قانون الأب وقت تصحيح النسب"	تصحيح النسب **بالزواج** ولا يصح تصحيح النسب بغير الزواج "علاقة غير شرعية، إقرار.. الخ"	قانون الاب الأجنبي غير المسلم وقت تصحيح النسب	لا تطبق المادة في حال: 1. إذا كان طرفي العلاقة او أحد أطرافها كويتياً ولو كان غير مسلم. 2. الأجانب إذا كان الطرفين مسلمين او أحدهم مسلماً.
المادة رقم 43 "يسري قانون جنسية الأب في الولاية على النفس وفي الحضانة"	الولاية على النفس والحضانة	تطبق احكام النسب المادة 41	

LAWKUWAIT.COM

المادة رقم 44 "يسري في المسائل المتعلقة بصحة التبني قانون جنسية كل من المتبني والمتبنى، وفي المسائل المتعلقة بآثارها التبني قانون جنسية المتبني"	التبني	1. صحة التبني "الشروط الموضوعية": تطبيق جامع لقانون جنسية المتبني والمتبنى. 2. آثار التبني: قانون جنسية المتبني. 3. الشروط الشكلية: يخضع للقاعدة العامة المتعلقة بشكل العقود فيما بين الاحياء. - لا يعمل بهذه المادة في الحالات التالية: 1. إذا كان طرفي العلاقة او أحد أطرافها كويتياً ولو كان غير مسلم. 2. الأجانب إذا كان الطرفين مسلمين او أحدهم مسلماً.
المادة رقم 46 "يسري على المسائل الموضوعية الخاصة بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعة لحماية المحجورين والغائبين قانون الشخص الذي تجب حمايته"	حماية ناقص الاهلية "الولاية على المال"	1. المسائل الموضوعية: قانون الشخص الذي تجب حمايته. 2. المسائل الإجرائية: قانون القاضي.
المادة رقم 45 "يسري على الالتزام بالنفقة فيما بين الأقارب والأصهار قانون المدين بها. أما النفقة الوقتية للأقارب والأصهار فيسري عليها القانون الكويتي"	النفقة فيما بين الأقارب والاصهار	1. النفقة الدائمة: قانون المدين بالنفقة. 2. النفقة المؤقتة: القانون الكويتي. ملاحظة مهمة: نفقة الزوجة تتخضع للمادة 39 "آثار الزواج"، ونفقة العدة تخضع للمادة 40 "آثار الطلاق".
المادة رقم 47 "يسري على الميراث قانون المورث وقت موته"	الميراث	قانون جنسية المورث وقت موته: - راجع استبعاد قانون جنسية المورث بمعارضته للنظام العام. - التركة الشاغرة تؤول للدولة.
المادة رقم 48 "يسري على الوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت قانون من صدر منه التصرف وقت موته. ومع ذلك يسري على شكل الوصية والتصرفات الأخرى المضافة إلى ما بعد الموت قانون جنسية المتصرف وقت التصرف أو قانون البلد الذي تم فيه التصرف"	الوصية والتصرفات الأخرى المضافة الى ما بعد الموت	1. الشروط الموضوعية والآثار: قانون جنسية الموصي وقت وفاته. مثال: حرية التصرف، ومقدار الوصية، ومن يجوز الايصاء لهم 2. الشروط الشكلية: قانون جنسية المتصرف او قانون البلد الذي تم فيه التصرف. - مثال: مصري أجرى الوصية "أي ابرمها" في مصر او في أي سفارة مصرية في احدى دول العالم "قانون جنسية المتصرف وهو المصري" - مصري أجرى الوصية في دولة اجنبية او أي سفارة اجنبية في أي دولة في العامل "قانون بلد التصرف" - الخلاصة ان الواهب يختار الطريق الذي يناسبه.

LAWKUWAIT.COM

المادة رقم 49 "يسري على الهبات قانون جنسية الواهب وقت الهبة، أما أحكام المقدار الذي يجوز التبرع به والمقدار الذي يجب إبقاؤه للورثة فيسري عليها قانون جنسية الواهب وقت الموت. ويخضع شكل الهبة لقانون جنسية الواهب وقت الهبة أو قانون البلد الذي تمت فيه الهبة.	الهبة	1. الشروط الموضوعية والآثار: قانون جنسية الواهب وقت الهبة. 2. الشروط الشكلية: قانون جنسية الواهب وقت الهبة او قانون البلد الذي تمت فيه الهبة. 3. مقدار الهبة: قانون جنسية الواهب وقت موته.
ثانياً: قواعد الاسناد في المسائل المدنية والتجارية		
(1)القانون الواجب التطبيق على الاموال		
المادة رقم 51 "يسري على العقار، من حيث حيازته وملكيته والحقوق العينية التي يمكن أن تترتب عليه وطرق كسب هذه الحقوق وانتقالها وانقضائها، قانون موقع العقار"	العقار	قانون موقع العقار الحالة التي يصعب فيها تحديد موقع العقار: حالة واحدة وهي وقوع العقار على الحدود الفاصلة بين دولتين، حيث يكون جزء منه في دولة والجزء الاخر في الدولة الأخرى، وفي هذه الحالة يتم تجزئة العقار وينطبق على كل جزء قانون الإقليم.
المادة رقم 52 "يسري على المنقول، من حيث حيازته وملكيته والحقوق العينية التي يمكن أن تترتب عليه وطرق كسب هذه الحقوق وانتقالها وانقضائها، قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الحيازة أو الملكية أو الحقوق العينية الأخرى أو انتقالها أو انقضاؤها"	المنقول	قانون موقع المنقول وقت تحقق السبب مثال: ابرم عقد بيع سيارة بين كومار وسردار في الهند والسيارة في كندا يرجع للقانون الكندي لتحديد ما إذا كانت السيارة انتقلت ملكيتها بمجرد ابرام العقد في الهند ام انه يجب التسليم لتنتقل الملكية.
	الطائرات والسفن	قانون علم السفينة او علم الطائرة بغض النظر عن موقعها
	البضائع اثناء نقلها	"الرأي الأول" اخضاع البضائع للقانون الشخصي لمالك البضائع "الرأي الثاني" اخضاع البضائع لقانون الدولة التي تتجه اليها "الرأي الثالث: اخضاع البضائع المشحونة براً لقانون الدولة التي تتجه اليها، اما البضائع المشحونة بحراً او جواً فتخضع لقانون علم السفينة او الطائرة"
	تغير موقع المنقول	قانون موقع المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الملكية مع مراعات عدم مخالفة النظام العام، ويجب ان يكون التصرف معروفاً في القانون القديم والجديد.

LAWKUWAIT.COM

المادة رقم 53 "يسري على انتقال الدين في ذاته قانون موطن المدين"	الدين المجرد	قانون موطن المدين	مثال حوالة الحق: محمد كويتي دائن لسالم سعودي .. أحال محمد حقه في الدين لناصر اماراتي "قانون المدين وهو السعودي". مثال حوالة الدين: محمد كويتي دائن لسالم سعودي .. أحال سالم دينة لناصر اماراتي "قانون المدين وهو الاماراتي".
المادة رقم 54 "يسري على انتقال الأسهم والسندات الاسمية والأذنية القانون الذي تخضع له الهيئة التي أصدرتها"	الأوراق المالية	القانون الذي تخضع له الجهة التي أصدرت الورقة المالية	مثال الأوراق المالية: الأسهم والسندات الاسمية والإذنية. تحديد قانون الجهة التي أصـــدرت الورقة المالية يكون وفق المادة 34 من ذات القانون.
المادة رقم 55 "يسري على انتقال الكمبيالة والسند الأذني والشيك قانون بلد الوفاء"	الأوراق التجارية	قانون بلد الوفاء	مثال: لو كان الملتزم بالوفاء في الشيك هو بنك التمويل فرع لبنان فان القانون الواجب التطبيق هو القانون اللبناني وليس القانون الكويتي على اعتبار ان بيت التمويل شخص اعتباري كويتي.
المادة رقم 56 "يسري على انتقال الصكوك لحاملها قانون موقعها وقت تحقق السبب الناقل للحق الثابت لها"	الصكوك لحامله	قانون موقع الصك عند تحقق السبب	تعامل هذه الأوراق معاملة المنقول.
المادة رقم 57 "يسري على الملكية الأدبية والفنية قانون بلد النشر الأول أو قانون بلد الإخراج الأول"	الملكية الفكرية "حق المؤلف"	قانون بلد النشر الاول: إذا تم نشر المؤلف قانون بلد الإخراج الأول: في الحالات التالية: 1. المصنفات الأدبية والفنية والعلمية الغير المنشورة. 2. المصنفات التي بطبيعتها لا تتطلب نشراً. 3. المصنفات التي تنشر بذات الوقت مباشرة	

LAWKUWAIT.COM

المادة رقم 58 "يسري على براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية، والاسم التجاري قانون موقعها. ويعتبر موقع براءة الاختراع البلد الذي منحها، وموقع الرسم والنموذج الصناعي البلد الذي أودع أو سجل فيه، وموقع العلامة التجارية بلد منشأة الاستغلال، وموقع الاسم التجاري بلد المركز الرئيسي للمحل التجاري"	الملكية الفكرية "الملكية الصناعية والتجارية"	براءة الاختراع: قانون بلد منح وتسجيل براءة الاختراع "إذا سجل في أكثر من دولة كان للقاضي الخيار بين تطبيق قانون اول دوله سجل فيها او قانون الدولة المسجل فيها والمستغل فيها بنفس الوقت". الرسوم والنماذج الصناعية: قانون بلد التسجيل. العلامات التجارية: قانون بلد منشأة الاستغلال "يتم تحديد قانون بلد الشخص المعنوي بالرجوع الى المادة 34" الاسم التجاري: قانون بلد المركز الرئيسي للمحل التجاري فقط دون مكان ممارسة النشاط
(2) القانون الواجب التطبيق على الالتزامات		
المادة رقم 59 "يسري على العقد، من حيث الشروط الموضوعية لانعقاده ومن حيث الآثار التي تترتب عليه، قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً، فإن اختلفا موطنا سرى قانون الدولة التي تم فيها العقد، هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه. على أن قانون موقع العقار هو الذي يسري على العقود التي أبرمت في شأن هذا العقار"	قاعدة الإرادة على العقد "الشروط الموضوعية وآثار العقد دون الشروط الشكلية والأهلية"	تطبق الإرادة بالترتيب التالي: 1. الإرادة الصريحة "فان لم يوجد". 2. الإرادة الضمنية "فان لم يوجد". 3. الإرادة المفترضة: (1) قانون الموطن المشترك "فان لم يوجد". (2) قانون بلد ابرام العقد. الاستثناء الأول: العقود الواردة على العقار "قانون بلد العقار". الاستثناء الثاني: عقود الأحوال الشخصية "قانون الجنسية". الاستثناء الثالث: العبة والوصية "قانون الجنسية".
المادة رقم 60 "يسري على العقود التي تتم في البورصات والأسواق العامة قانون البلد الذي توجد فيه هذه البورصات والأسواق"	الاستثناء الرابع على قاعدة الإرادة على العقد "عقود البورصات والأسواق العامة"	قانون البلد الذي توجد فيه هذه البورصات والأسواق العامة

LAWKUWAIT.COM

المادة رقم 62 "يسري على العقود التي يبرمها أصحاب المصانع والمتاجر والمزارع مع عمالهم ومستخدميهم القانون المعمول به في الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال. فإذا كان المركز الرئيسي لهذه الأعمال في الخارج وكانت فروعها في الكويت هي التي أبرمت هذه العقود، كان القانون الكويتي هو الذي يسري"	الاستثناء الخامس على قاعدة الإرادة على العقد "عقود العمل"	1. القانون المعمول به في الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه الاعمال. - مثال: ابرم عقد العمل في مركز الإدارة في أمريكا وكان التنفيذ في الكويت طبق القانون الأمريكي. 2. إذا كان المركز الرئيسي لهذه الاعمال في الخارج وكانت فروعها التي في الكويت هي التي ابرمت العقود كان القانون الكويتي هو الذي يسري بغض النظر عن مكان ابرام العقد. - مثال: مركز الإدارة في أمريكا وابرم عقد العمل من قبل الفرع المتواجد في الكويت سواء داخل او خارج الكويت فان القانون الكويتي ينطبق.	
المادة رقم 63 "يسري على العقد، من حيث الشكل، قانون البلد الذي تم فيه . ويجوز أيضاً سريان القانون الذي يخضع له العقد في أحكامه الموضوعية، كما يجوز سريان قانون موطن المتعاقدين أو قانونهما الوطني المشترك"	الشروط الشكلية للعقود	1. قانون بلد التعاقد. 2. القانون الذي يحكم الشروط الموضوعية للعقد. 3. قانون موطن المتعاقدان المشترك. 4. قانون جنسية المتعاقدان المشترك. يتخير المتعاقدان، فان لم يختارا كان للقاضي تطبيق قانون بلد التعاقد.	- الشكليات المتعلقة لصحة التصرف الصادر من القاصر او نائبه "القانون الذي يحكم الشروط الموضوعية للعقد او القانون الذي يحكم الاهلية". - الشكليات المتعلقة بالمرافعات "قانون القاضي". - الشكليات المتعلقة بانعقاد العقد "إذا كان القاضي يرى هذا الشكل شرط لقيام العقد انطبقت المادة 59 باعتباره شرط موضوعي لقيام العقد اما إذا رأى القاضي انه ليس شرط موضوعي لقيام العقد انطبقت المادة 63.
المادة رقم 64 "يسري على الدليل الكتابي للتصرف، من حيث لزومه وقوته وثبوت تاريخه وطرق هذا الثبوت، القانون الذي يسري على شكل التصرف"	الاشكال الخاصة بالإثبات	تنطبق المادة 63 فيحكم قواعد الاثبات قانون محل ابرام العقد	
المادة رقم 65 "يسري على العقد، من حيث قواعد الشهر، قانون موقع المال الذي تعلق به العقد"	الشكل المطلوب للشهر او العلانية	قانون موقع المال	

LAWKUWAIT.COM

المادة رقم 66 "يسري على الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام. على أنه لا تسري أحكام الفقرة السابقة على الوقائع التي تحدث في الخارج وتكون مشروعة في الكويت، ولو كانت تعد غير مشروعة في البلد الذي وقعت فيه"	الالتزام الناشئ عن الفعل الضار	قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام	إذا تفرقت عناصر الفعل الضار "الخطأ - الضرر - العلاقة السببية" طبق قانون الدولة التي وقع تحقق فيها الضرر. السفينة والطائرة: يختار القاضي القانون الواجب التطبيق.
المادة رقم 67 "يسري على الالتزامات الناشئة عن الإثراء بلا سبب ودفع غير المستحق والفضالة قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام"	الالتزام الناشئ عن الفعل النافع "الاثراء بلا سبب"	قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام	في حال وقوع عنصر في بلد والعنصر الاخر في بلد آخر فان القانون الواجب التطبيق هو قانون البلد الذي حصل فيها الاثراء.
ثالثاً: قواعد الاسناد في حالات خاصة			
(1)قواعد الاسناد بنصوص خاصة			
المادة رقم 68 "لا تسري أحكام المواد الواردة في هذا الباب إلا حيث لا يوجد نص على خلافها في قانون خاص أو في معاهدة دولية نافذة في الكويت" القاعدة هي ان النص الوارد في نص خاص او معاهدة له أولوية في التطبيق على قانون رقم 5 لسنة 1961			
المادة 21 من قانون التجارة الكويتي	أهلية المرأة الأجنبية في ممارسة التجارة في الكويت	قانون التجارة الكويت الذي اعتبر ان المرأة مأذونة لممارسة التجارة على الرغم من منع قانون جنسيتها لها للقيام بذلك الا بإذن زوجها، هذا مالم يتم الاعتراض في السجل التجاري الكويتي.	
المادة 410 من قانون التجارة الكويتي	أهلية التوقيع على الأوراق التجارية	قانون التجارة الكويتي الذي طبق قانون الموقع الوطني او إقليم الدولة الذي يتم فيها التوقيع في حالة نقص الاهلية وفق قانون الشخص الوطني وكمالها وفق قانون بلد التوقيع	
المادة رقم 68 "لا تسري أحكام المواد الواردة في هذا الباب إلا حيث لا يوجد نص على خلافها في قانون خاص أو في معاهدة دولية نافذة في الكويت"	الحكم الوارد في المعاهدة	إذا ورد نص خاص في معاهدة سواء كان يمثل قاعدة اسناد او تكييف تكون له الأولوية على القانون الخاص بتنظيم المسائل ذات العنصر الأجنبي	

LAWKUWAIT.COM

(2)قواعد الاسناد في أحوال عدم وجود نص		
المادة رقم 69 "تتبع فيما لم يرد في شأنه نص في المواد الواردة في هذا الباب من أحوال تنازع القوانين مبادئ القانون الدولي الخاص"		
القانون الواجب التطبيق على إجراءات التقاضي	نطاق تطبيق قانون القاضي على مسألة إجراءات التقاضي	مسائل الإجراءات غير المختلف حول طبيعتها وتخضع لقانون القاضي
- تم الغاء المادة الأولى من قانون رقم 5 /1961 بصدور قانون المرافعات. - لم ينظم قانون المرافعات المسالة. - تطبق المبادئ العامة التي تنص على ان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التقاضي هو قانون القاضي "القانون الكويتي".	- التفرقة بين إجراءات التقاضي عن غيرها من مسائل الموضوع تدخل في نطاق التكييف الذي يخضع بدوره لقانون القاضي. - القانون الكويتي هو الذي يحدد طبيعة المسألة المعروضة على المحاكم الكويتية، فان كانت من إجراءات التقاضي طبق بشأنها القانون الكويتي، وان كانت من الموضوع فإنها تخضع لما يخضع له الموضوع بناء على قاعدة الاسناد. - المقصود بإجراءات التقاضي: هي كل ما يتعلق بالدعوى منذ رفعها امام المحاكم الى حين تنفيذ الحكم النهائي الصادر بشأنها.	1. إجراءات الخصومة "امثلة صفحة 288". 2. طرق اعمال الأدلة "أمثلة صفحة 288"، يجب الانتباه الى ان عبء الاثبات وقبول الأدلة يخضع للقانون الذي يخضع له الموضوع. 3. الحكم في الدعوى وآثاره "امثلة صفحة 289". 4. إجراءات التنفيذ الجبري "امثلة صفحة 289". 5. التقادم وعدم سماع الدعوى "شرح الآراء الفقهية في تكييف التقادم صفحة 290".

LAWKUWAIT.COM